

هل بدأت «شنغهاي» بالتمدد إلى أوروبا؟

■ **علوان نعيم أمين الدين**

لم تكن «العقوبات على روسيا، على خلفية الأزمة الأوكرانية، سوى غطاء قانوني لفرملة روسيا على الساحة الأوروبية ومقدمة لقطع التواصل السياسي، وبالتالي مقدمة لإنهاء التواصل الاقتصادي». أما استراتيجية «القرن الأميركي -الباسيفيكي» الصادرة عام 2012، فهي ليست سوى «مخطط لمنع التقدم الصيني باتجاه أوروبا، (إضافة إلى تطويقها)، هذا التقدم الذي تعتبره واشنطن حكراً على اقتصادها، وخصوصا بعد إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، عبر «مشروع مارشال». تلك هي نظرة العديد من الباحثين الاستراتيجيين إلى ما يجري على الساحة الدولية من تطورات سياسية فيما يخص التنافس على «تسيّد العالم».

تعلم كل من موسكو وبيكين جيدا هذه التحديات، لهذا بدأ التكتاف والتعاوض منذ 2001، تحديدا، مع إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون.

من هنا، وبعد التطورات المتلاحقة، يمكن القول بأنّ هناك بداية تمدّد لمنظمة شنغهاي إلى أوروبا من خلال روسيا والصين، إذ تُؤكّد التطورات الدولية الحاصلة رغبة كلا الدولتين في تقليص النفوذ الأميركي على «القارة العجوز» في محاولة لإعادة صياغة التوازنات الدولية على أسس جديدة.

قبرص

بالإضافة إلى الترابط الديني والعلاقات السياسي التاريخية، أصبحت روسيا الاتحادية «الشريك الاستثماري الرئيسي لقبرص حيث تعادل نسبة مساهمتها 80 في المئة من مجمل الاستثمارات الأجنبية في الجزيرة، أي ما يعادل 26.1 في المئة من مجمل الاستثمارات الروسية في الخارج». كما أنّ لقبرص استثمارات كبيرة في روسيا، حيث يصل مجموع استثماراتها إلى أكثر من 50 مليار دولار.» (موقع روسيا اليوم 2010/10/7).

كان لروسيا أيضاً دور كبير في الأزمة المالية التي ضربت قبرص، إذ أنها ساعدت اقتصادها على الصمود بعد الكارثة التي حلت به، وفي العام 2013 وافقت موسكو على «تليين الشروط حول القروض البالغة 2.5 مليار يورو والتي منحتها للجزيرة المتوسطية التي لامست الإفلاس قبل حصولها على خطة إنقاذ دولية، وذلك عبر خفض معدل فائدتها من 4.5 في المئة إلى 2.5 في المئة، وعبر تمديد استققات التسديد لسنوات عدة» (ا.ب. ب 25/2/2015).

في نهاية عام 2012، قدرت مؤسسة «موديز» قيمة ونداع البنوك الروسية في قبرص بـ 12 مليار يورو وودائع الشركات الروسية بنحو 19 مليار يورو، وتشير المؤسسة عنها إلى أنّ البنوك الروسية منحت قروصاً بنحو 40 مليار يورو إلى شركات في قبرص.» (موقع ICN، 2013/3/com 20)، إلى جانب الاستثمارات المالية واستقرار الجالية الروسية، ووجود أربع مدارس روسية، ومحطتين إذاعيتين (موقع النّبأ 2013/2/26).

وكانت معلومات صحفية قد ذكرت أنّ الجانب الروسي «يفكر في شراء بنك قبرص والاستثمار في حقول النفط كمّ استكشافاً مؤخرًا قبالة الشواطئ القبرصية، في مقابل منح القروض والمساعدات المالية للنفوسيا التي تواجه ضغوطاً متزايدة من قبل الاتحاد الأوروبي.» (وكالة الأنباء 2013/3/22).

إضافة إلى العلاقات الاقتصادية النقدية، هناك علاقة اقتصادية من نوع آخر بين قبرص وروسيا، ففي قبرص ثروة غازية تريد روسيا أن تضمها إلى استثماراتها شركاتها الضخمة كـ «غازبروم» لتكون رافداً للغاز المتوسط (سوريا، لبنان، مصر، إسرائيل) إلى أوروبا في المستقبل. يرى الكاتب وليم أنغدهال أنّ قبرص تعتبر «القطعة الأكثر تعقيدا على رقعة الشطرنج، ودلت وثائق خاصة بالحكومة الأميركية، تعود إلى مرحلة السبعينات تمّ الكشف عنها مؤخراً، أنّ وزير الخارجية في تلك المرحلة هنري كيسنجر شجع وقدم تسهيلات للنظام التركي، بزعامة زميله في جامعة هارفرد ورئيس الوزراء بولند اجاويد، لتنظيم غزو عسكري ضدّ قبرص عام 1974، مما أدى إلى التقسيم العرقي للجزيرة بين جزء قبرصي تركي في الشمال وقبرصي يوناني في الجنوب، تقسيم لا يزال قائماً حتى الآن.

كان هدف كيسنجر، المدعوم من البريطانيين، خلق ذريعة لتواجد عسكري أميركي وبريطاني دائم للقيام بأعمال التنصت العسكري في الحوض الشرقي للمتوسط أثناء الحرب الباردة.» (وليم أنغدهال مقال بعنوان «بعد اكتشاف الغاز... صراعات على الأبواب في شرقي المتوسط» موقع الإعمار والاقتصاد 2012/8/31)، ويلفت الكاتب إلى أنّ ردّ فعل روسيا جاء «عبر تصريحها أنّها لن تتساهل مع التهديدات التركية ضدّ قبرص.

1/2

على هامش زيارة قام بها الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسياديس إلى موسكو، تمّ التوقيع على اتفاقات في «مجال الطاقة حيث تحتل شركة «لوك أويل» الروسية مركزاً هاماً في سوق الطاقة على الجزيرة المتوسطية وتسيطر على نحو 9 في المئة من مبيعات موارد الطاقة فيها، وهي تملك نحو 33 محطة للوقود على الجزيرة.» (روسيا اليوم، 25/2/2015).

أما اللاتف للانتباه، فكان استعداد قبرص لاستضافة قاعدة عسكرية روسية على أراضيها، وبحسب وكالة «شينخوا» الصينية فإنّ «القاعدة العسكرية المجهزة بالطائرات الروسية ستكون على مسافة 40 كلم من قاعدة سلاح الجو البريطاني.» (روسيا اليوم، 28/2/2015)، الأمر الذي سيعيد خلط الأوراق الاستراتيجية في المتوسط كون روسيا تمتلك قاعدة عسكرية وحيدة على المتوسط في مدينة طرطوس السورية.

اليونان

لا شك في أنّ التطورات الإيجابية في العلاقة بين روسيا وقبرص ستمتد إلى اليونان، وخصوصاً أنّ علاقات قوية تربط نيقوسيا وأثينا، وهذا ما ظهر جلياً بعد وصول حزب «سيريزا» المناهض للإجراءات المالية الأوروبية التقشفية، وخصوصاً بعد الأزمة المالية اليونانية الضخمة، وتقربّ رئيس وزرائها الشاب الكسي تسيبراس من روسيا، وقد دعاها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى موسكو للاحتفال بذكرى الانتصار على النازية في أيار 2015. ويرى محللون أنّ لهذا التوقيت دلالاته إذ «أنّ تمديد خطة إنقاذ اليونان ينتهي بنهاية حزيران 2015، والسدّ الأسوأ الذي لم يعلن عنه في بروكسل هو أنّ أثينا ستحتاج إلى قروض جديدة». (يورجوس خريستيديس ـ هل تتقد أوروبا اليونان لصالح روسيا؟ بي بي سي 2015/3/12).

من الجدير ذكره هنا، أنّ اليونان عارضت تجديد العقوبات الاقتصادية على روسيا حيث وقفت في وجه الدول الأوروبية الأخرى بما سمي بـ«27 ضدّ واحد».

ويرى الكاتب يورجوس خريستيدس أنّ لروسيا علاقات إيجابية «لها جذور عميقة في التاريخ، ويقول: «عندما كانت اليونان لا تزال جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، كان اليونانيون يلجؤون في كثير من الأحيان إلى زملائهم من الروس الأرثوذكس للمساعدة، وقد بدأت حرب استقلال اليونان عام 1821 من قبل مجموعة سرية تشكلت في مدينة أوديسا الأوكرانية تحمل اسم «أخوية الصادقة»، وانتخب إيوانيس كابوديستراس وزير الخارجية اليوناني أيام الإمبراطورية عام 1827، وكان «الحزب الروسي» قوة سياسية مهيمنة في الدولة الجديدة».

تريد روسيا الدخول إلى أوروبا من أي بوابة كانت، فهي مصدر الدخل الكبير لها (عبر الغاز). وفي هذا الإطار تعتبر اليونان وما تحتجزته من مواد طبيعية، هدفاً تسعى موسكو إلى الحصول عليه. فقد عارضت قيام تركيا (الاطلسية) بترسيم الحدود المائية مع اليونان. ويرى أنغدهال «أنّ الأجزاء الجنوبية من بحر إيجه وبحر كريت لم يتم استكشافها بعد، وتشير التقديرات النهائية إلى احتوائها على كميات هائلة من الغاز. وكشف تقرير صادر عن المجلس الوطني اليوناني لسياسة الطاقة أنّ اليونان تعتبر أقل البلدان في أوروبا استكشافاً في مجال احتياطي الطاقات الهيدروكربونية. ويشير المحلل أرسطو فاسيلاكيس إلى أنّ قيمة الاحتياطي من الغاز الطبيعي، حسب دراسات، «تقرب من 9000 مليار دولار». حتى وإن كان جزء صغير من هذا المبلغ متاحاً، فإنه يكون كافياً لإحداث تغيير جذري في الشؤون المالية في اليونان وجميع أنحاء المنطقة.» (وليم أنغدهال، مرجع سبق ذكره).

وفي هذا السياق، أدرك الرئيس بوتين الأمر واستفاد من الأزمة مع بلغاريا وقام بتغير مجرى «السيل الجنوبي» إلى تركيا، وتمّ الاتفاق على تسميته «السيل الأزرق» حيث ستم إقامة محطة للغاز المسيل بين تركيا واليونان، وسيكون لهذه الخطوة انعكاس استراتيجي على التحولات في أوروبا لن تدرك معالمها في الوقت الحاضر نظراً لبعد التخطيط الذي يتمتع به الروس لجهة الطاقة ومساراتها، وخصوصاً أنّ أهم منظري «الأوراسية» الروس يعتبرون أنه يجب استعادة تركيا للخط الآسيوي كونها تشكل «الضرس» الأسيوي إلى أوروبا.» (مقال مهم جداً للباحث رياض عيد «النتائج الاستراتيجية والاقتصادية لزيارة بوتين إلى تركيا» موقع خبر أو تلاين 2014/12/8).

إضافة إلى روسيا، تستعد الصين للبدء في تجديد ميناء بيريه اليوناني على البحر المتوسط، والذي سيشكل محطة صينية متقدمة في أوروبا تعمل عليها بيكين كثيراً في استراتيجية «حزام الحرير الاقتصادي».

■

نفايات الشركة تقضي على الثروة البحرية وتلوث الشاطئ، بدءاً من البنزون، وصولاً إلى شكا، لافتاً إلى «أنّ هدف الجولة تصويب عمل الشركة ومنعها من مخالفة القوانين المرعية الإجراء».

وحذر من «استمرار العمل بهذه الطريقة المضرة للمواطنين والبيئة» لافتاً إلى أنه أعطى «أصاحا الشركة مهلة شهر لوقف رمي نفاياتها في البحر، وإلحد من الروائح الكريهة التي تنتشر في الشركة والمناطق المحيطة بها».

وأضاف: «تبين لنا بعد معاينة شركة سلعانا للكيماويات أنّ المواد الكيماوية التي لا يستعملونها يتخلصون منها عبر رميها في البحر،

البناء

تذكير لأصحاب العمل بتسوية أوضاعهم في الضمان

حَثّ المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي، «أصحاب العلاقة من أشخاص القانون العام والقانون الخاص الذين لم يبادروا بعد إلى تسوية أوضاعهم أن يستفيدوا من ذلك قبل اقتراب إنتهاء المدّة المحددة في 21/ 4/ 2015».

وصدر عن مكتب كركي بيان أوضح فيه أنه «نظراً إلى مشاركة المدّة المحددة في قانون العفو على الإنتهاء في 21/ 4/ 2015، وعطفاً على المذكرة الإعلامية رقم 509 تاريخ 20/ 5/ 2014 التي تتعلق بالإعفاء من زيادات التأخير والمخالفات لغاية 31/ 12/ 2013 وإجازة تقسيط الديون المتوجبة لصالح الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وذلك إنفاذاً للقانون رقم 269 تاريخ 15/ 4/ 2014 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 22/ 4/ 2014».

وحيث أنّ المهلة المحددة والتي تنتهي في 21/ 4/ 2015 قد شارفت على الإنتهاء، لذلك، يذكّر المدير العام للصندوق الوطني للضمان، مجدداً، بأن مهلة الإفادة من قانون العفو عن زيادات التأخير وإجازة التقسيط لنفترات طويلة، بحسب حجم الدين، تصل إلى 10 سنوات تنتهي بتاريخ 21/ 4/ 2015، وحيث أصحاب العلاقة من أشخاص القانون العام والقانون الخاص الذين لم يبادروا بعد إلى تسوية أوضاعهم أن يستفيدوا من ذلك قبل اقتراب إنتهاء المدّة المحددة في 21/ 4/ 2015».

إعادة انتخاب هارون رئيساً لنقابة أصحاب المستشفيات

انتخب مجلس نقابة أصحاب المستشفيات، بالإجماع، هيئة مكتب جديدة على النحو الآتي: النقيب سليمان هارون (م. هارون) رئيساً، فادي علامه (م. الساحل) نائباً للرئيس، محمد علي حمدي (م. المقاصد) أميناً للسر، ميشال شاهين (مركز بحسن الطيب) أميناً للصندوق، والإب مياد طريبه (م. سيدة المعونات) محمد عبدالله (م. ريقاق) محمد القرعاوي (م. البقاع) رولا زهار (م. جبل لبنان) حسن عمار الهيئة الصحية الإسلامية – م. بنت جبيل) ريتشارد هيكل (م. هيكل) الأخت تمام سلامة (م. الصليب للأمراض العقلية والنفسية) عزام أسوم (م. الإسلامي). وكانت الجمعية العمومية للنقابة أجرت الانتخابات التكميلية للأعضاء الستة الذين انتهت ولايتهم، بإشراف مندوبي وزارة العمل نيل إسير وعلي غندور بتاريخ 31/3/2015، حيث فاز بنتيجتها بالتركيبة عن مستشفيات الإقامة الصغيرة كل من النقيب هارون (م. هارون)، القرعاوي (م. البقاع)، حمدي (م. المقاصد)، عبدالله (م. ريقاق)، الأب طريبه (م. سيدة المعونات الجامعي)، وعمار (م. الهيئة الصحية الإسلامية – بنت جبيل).

وعضوية لجنة الآداب الاستشفائية فاز بالتركيبة كلٌ من: أسد شرف الدين (م. العيون)، بطرس جليخ (م. العين والأذن)، وجورج الغول (م. سرحال).

الصناعيون؛ لإعفائنا من أكلاف التخزين

تابعت جمعية الصناعيين «رصد نتائج الإجراءات الخاصة بالمسار العشوائي الذي بدأ تطبيقه في إدارة الجمارك، وسجلت تحسناً تدريجياً في عملية أنسياب المواد الأولية، إلا أنّ هذا الإجراء لم يمنع تزايد الضغط وتراكم الحاويات في المرفأ»، بحسب بيان صادر عنها.

وأضافت: «إمام هذا الواقع، تتأشد الجمعية المسؤولين زيادة ساعات العمل، لاستيعاب الوضع القائم، وخصوصاً أننا نقبلون على عطل في مناسبات الأعياد. كما نتأشدهم العمل على إعفاء الصناعيين من أكلاف التخزين والأرضية، والتي يتكدونها جراء هذه التدابير».

تسعيرة المولدات عن شهر آذار

أعلنت وزارة الطاقة والمياه أنّ السعر العادل لتعرفات المولدات الكهربائية الخاصة عن شهر آذار هو: 255 ل.ل عن كل ساعة لتقنين المشتركين (بقدره 5 أمبير).

510 ل.ل. (بقدره 10 أمبير).

255 ل.ل. عن كل كيلوات ساعة.

وأوضحت في بيان صدر عن مكتبها الإعلامي، أنّ هذه التعرفة مبنية على أساس سعر وسطي لصفيحة المازوت الأحمر(20 ليترًا) لشهر آذار، البالغ 16.016 ل.ل. وذلك بعد احتساب كل مصاريف وفوائد وأكلاف المولدات، إضافة إلى هامش ربح جيد لأصحابها.

وأشارت الوزارة إلى أنّ «معدل ساعات القطع في المناطق اللبنانية كافة بلغ 234 ساعة في آذار خارج مدينة بيروت التي تنقطع فيها الكهرباء حالياً ثلاث ساعات يومياً».

وأضاف البيان: «صدرت هذه التسعيرة بناءً على الجدول الحسابي المعتمد من قبل وزارة الطاقة منذ تاريخ 14/ 10/ 2010، وتطبيقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 2 الصادر بتاريخ 14/ 12/ 2011 في شأن اتخاذ التدابير اللازمة لضبط تسعيرة المولدات الخاصة، واستناداً إلى آلية التطبيق المشتركة بين الوزارات (الطاقة الداخلية والاقتصاد) المعلن عنها بتاريخ 20/ 12/ 2011 والتي حدّدت مسؤولية وزارة الطاقة والمياه في تعميم تسعيرة المولدات الخاصة، استناداً إلى أسعار المازوت في نهاية كل شهر».

كذلك أعلنت الوزارة أنّها أرسلت إلى وزارتي الداخلية والاقتصاد كُتُباً حول تسعيرة شهر آذار 2015 «للتّليام بالمقتضى، بحسب آلية الضبط المشتركة».

جمعيات مدنية اقترحت إقرار مشروع موقت يمدّد ل عقود الإيجارات

بمناسبة مرور ستة على قانون الإيجارات، عقدت «المفكرة القانونية»، «الجمعية الاقتصادية اللبنانية»، واستوديو أشغال عامة»، مؤتمراً صحافياً مشتركاً في مقرّ المفكرة، جرى خلاله تقويم ما أدت إليه الأليات التطبيقية لهذا القانون.

واقترحت الجمعيات «وقف العمل به وإقرار مشروع موقت يمدّد لعقود الإيجارات البرمرة قبل 23 تموز 1992 إلى حين بلورة مشروع قانون يضمن حقّ السكن باعتبار هذا الأخير حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وقد كرسه أخيراً المجلس الدستوري».

وتّم الإعلان عن «بدء مسيرة العمل على مشروع القانون المقترح من خلال عملية تشاركية وشفاقة، بمثابة ورشة عمل كبيرة، تخلط كلجتها في أيار. وتشرک مجموعة الورش أكبر عدد من الاختصاصيين والجمعيات المهتمة بالسكان المعنيين بهدف وضع حقّ السكن في مقدمة النقاش العام وضمان معالجته من دون تمييز أو اجتزاء، للوصول إلى سياسة سكنية عادلة تأخذ في الاعتبار كل أطراف المجتمع اللبناني».

مواعيد

● فتّحت عند التاسعة والنصف من صباح اليوم، أعمال المنتدى الاقتصادي المصرفي اللبناني بعنوان «التوجه الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»، بدعوة من اتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع مع مصرف لبنان ووزارة الاقتصاد والتجارة والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات، في فندق فينيسيا. ويحدث في الافتتاح: وزير الاقتصاد الآن حكيم، الوزير السابق عدنان القصار، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ورئيس جمعية المصارف فرسوا باسيل.

● تعقد اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الإدارة والعدل، المكلفة بدرس اقتراح القانون الرامي إلى تعديل بعض أحكام قانون التجارة، جلسة عند الثانية عشرة والنصف ظهراً برئاسة النائب سمير الجسر.

الاتحاد العمالي؛ الحكومة تتجاهل دورها في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية

من أجل استعادة دوران العجلة الاقتصادية ودفعها إلى الحد من الركود في القطاعات الإنتاجية».
ورأى «أنّ إقرار قانون التغطية الصحية والاستشفائية لدى بلوغ سنّ التقاعد والذي جرى الاتفاق عليه بين الاتحاد العمالي العام والهيئات الاقتصادية في وقت سابق، هو من أهم القوانين التي تحفظ حقوق العامل وكرامته وتؤمن له المظلة الصحية والاستشفائية بعد انتهاء عملهم، وهو المشروع يفيد العمال المضمونين وبشكل المدخل الحقيقي في اتجاه إقرار نظام التقاعد والحماية الاجتماعية (نظام الشبخوخة)». وأضاف: «بعدما وافقت لجنة الصحة والعمل النيابية على اقتراح القانون معدلاً، وفق اقتراحات الاتحاد العمالي العام وبعدما وافقت لجنة الإدارة والعدل على اقتراح القانون، يدعو الاتحاد العمالي النواب في اللجان المشتركة إلى الإسراع في إقراره ورفعها إلى مقام رئاسة المجلس لوضعه على جدول أعمال الهيئة العامة لمجلس النواب في أول جلسات يعدها، بصفته من أهم اقتراحات القوانين التي تنطبق عليها تشريع الضرورة والسّي حظي بإجماع أعضاء اللجان النيابية واتفاق الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام».

وتحطّق الاتحاد إلى قانون الإيجارات، مطالباً «بالتعجيل في وضع مشروع قانون عادل ينصف المالك القديم والمستأجر معاً، ويتوافق مع خطة سكنية وطنية شاملة تؤمّن السكن للمواطنين وتسدّد في مشاعات الدولة والبلديات وإنشاء صندوق وطني مخصّص لدعم العمال وذوي الدخل المحدود، لتأمين حقهم في السكن، كإحد الحقوق الأساسية التي كفلها الدستور اللبناني ومبادئ شرعة حقوق الإنسان».

أبو فاعور وحكيم بحثا سبل التنسيق في أعمال الرقابة الغذائية



أبو فاعور وحكيم خلال اجتماعهما في وزارة الاقتصاد

وزارات الاقتصاد والصحة والصناعة والزراعة».
وأضاف فاعور: «سنوجّه كتاباً مشتركاً إلى إدارة الجمارك تطالبها فيه بالتشدّد في الرقابة على المستوردات من البهارات، وخصوصاً ضبط الحدود مع سورية لمنع إدخال هذه البهارات، كما نعتبر أنّ هذه الشروط أساسية لبيع البهارات يجب الالتزام بها»، مؤكداً «أنّ المسؤولية تقع على

وزارات الاقتصاد والصحة والصناعة والزراعة».
وأضاف فاعور: «سنوجّه كتاباً مشتركاً إلى إدارة الجمارك تطالبها فيه بالتشدّد في الرقابة على المستوردات من البهارات، وخصوصاً ضبط الحدود مع سورية لمنع إدخال هذه البهارات، كما نعتبر أنّ هذه الشروط أساسية لبيع البهارات يجب الالتزام بها»، مؤكداً «أنّ المسؤولية تقع على

إطلاق استراتيجية «حماية المستهلك» للعام 2015 – 2016 من السري

بمنااسبة «اليوم العالمي لحقوق المستهلك»، أطلق وزير الإقتصاد والتجارة أنّ حكيم استراتيجية مديرية حماية المستهلك للعام 2015 – 2016، في احتفال وعاد رئيس الحكومة تمام سلام في السري الحكومية، في

حضور وزير الإعلام رمزي جريج، ووزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب، والنائب فادي البهر، والمدير العام للاقتصاد علي عباس، ومدير حماية المستهلك طارق بونس، ومراقبي حماية المستهلك ورؤساء وأعضاء مصالح وغرف الاقتصاد والتجارة في المحافظات ووفد من المركز الولي للملكية الفكرية والدراسات الحقوقية.

وحكزت الكلمات على «أهمية إطلاق حملة حماية المستهلك في صورة فعّلية ومستمرة للوصول إلى إطار عمل متطور يضمن مصلحة المستهلك، ويعزز ثقته بدور المديرية في حمايته، إضافة إلى ضرورة الالتزام

نشاطات اقتصادية



خليل والسفير الإيطالي

الإعمار والتنمية.
أطلق مجلس الأعمال اللبناني - الصيني قسماً جديداً خاصاً، يُعنى بتلبية احتياجات رجال وسيدات الأعمال، بعنوان «إبونت إلى الصين» والذي يستطلع رجل الأعمال الراغب بالاستيراد من الصين أنّ يجد كافة احتياجاته ومطلباته من منتجات صينية في مختلف المجالات ومن أسعار للشحن الجوي والبحري ومن تخليص جمركي ومن خدمات تجميع بضائع والكشف على جودتها ليصبح المجلس في هذه الخطوة جهة اقتصادية تعنى بخدمة رجال وسيدات الأعمال مباشرة.

لبنان، في حضور رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار، رئيس جمعية المصارف الدكتور فرانسوا باسيل، رئيس اتحاد رجال الأعمال في المتوسط جاك صراف، وفعاليات اقتصادية.

وأكّد شقير «إننا نطمح على الدوام إلى الإرتقاء بالعلاقات مع دولة الإمارات الشقيقة، ونرى أنّ هناك فرصاً كثيرة وألقاً كبيرة لتطويرها لتحقيق مصلحة البلدين وشعبهما».

أما الجنيني، فأشاد بدور الجالية اللبنانية في الإمارات في نهضة بلاده، وكذلك نهضة لبنان. وتناول أيضا تجربة الإمارات في مسيرة